



مركز سمرالد للاستشارات SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

لماذا فشل أردوغان في اليونان!؟

مدخل:

لم تحظ الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إلى اليونان قبل أيام بالاهتمام الإعلامي المطلوب، بالرغم من أهميتها المزدوجة، سواء فيما يتعلق بالزيارة ذاتها، أو ما تم خلالها.

وبالرغم من البداية المتفاعلة للزيارة، والتي كان البعض يتطلع إلى تحقيق تركيا لاختراقات مهمة في ملفات أمنها القومي الأهم، والمتصلة باليونان، مثل مكامن الغاز الطبيعي شرق المتوسط، وقبرص، إلا أن تطوراتها، وطبيعة أردوغان الشخصية، حولتها إلى أزمة جديدة في العلاقات بين الغريمين.

دفع ذلك بمصادر إعلامية دولية، مثل صحيفة الجارديان البريطانية، إلى أن تقول إن الزيارة التي هي الأولى من نوعها لرئيس تركي إلى اليونان منذ 65 عامًا تحولت إلى مسرح للحرب؛ حيث تخلى الرئيس التركي عن مجاملات الدبلوماسية وتجاوز العديد من الخطوط الحمراء".



مركز سام للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ولقد ظهرت العديد من أوجه الخلافات في وجهات النظر بين أردوغان، ونظيره اليوناني، بروكوبيس بافلوبولوس، كانت أهمها مسألة حقوق المسلمين في تراقيا الغربية، والتي تقع في الجانب الموازي للجزء الأوروبي من تركيا، والمعروف بتراقيا الشرقية.

وتبنى أردوغان في هذا الإطار موقفاً رامياً إلى تعديل معاهدة "لوزان" الموقعة عام 1923م (لوزان الثانية)، والتي تم على إثرها تسوية وضع مناطق الأناضول وتراقيا الشرقية في الدولة العثمانية، وتم فيها إبطال معاهدة "سيفر" (يطلق عليها معاهدة لوزان الثانية) التي وقعتها الدولة العثمانية في العام 1920م مع القوى الدولية الكبرى في ذلك الحين، فرنسا وبريطانيا وروسيا وإيطاليا، خلال ما يُعرف تاريخياً بحرب الاستقلال التركية بين قوات الحلفاء والجمعية الوطنية العليا في تركيا (أو الحركة القومية التركية) بقيادة مصطفى كمال أتاتورك.

إلا أن الحكومة اليونانية قالت إن المعاهدة غير قابلة للتفاوض، وإن اقتراحات إعادة النظر فيها لا تدعم مساع بناء العلاقات.

عقد من الزيارة عددٌ من الأمور؛ أهمها تصريحات أردوغان التليفزيونية قبلها بيوم واحد، حول الاتفاقية، وقضية ترسيم الحدود البحرية والجوية بين البلدين، بالإضافة إلى عدم قبول اليونانيين مناقشة قضية لجوء جنود أترك متهمين بالضلوع في المحاولة الانقلابية الفاشلة على حكم أردوغان، في يوليو من العام 2016م.

وعلى أهمية هذه القضية؛ فإنه من الأهمية بمكان العمل على إلقاء الضوء عليها، من أجل فهم أسباب فشل زيارة أردوغان الأخيرة إلى اليونان.



مركز سيم للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

معاهدة لوزان الثانية والدفاتر التركية القديمة:

قادت معاهدة "لوزان" إلى الاعتراف الدولي بالجمهورية التركية على أنقاض الدولة العثمانية، وتضمنت - ضمن ما تضمنته - ترسيم الحدود البرية والبحرية بين تركيا واليونان، إلا أنها، ووفق الشروط البريطانية في حينه، قادت - مثل معاهدة "سايكس بيكو" و"سيفر" وغيرها من اتفاقيات ترسيم الحدود في الشرق الأوسط - إلى تأسيس حالة من عدم الاستقرار طويلة المدى.

بدايةً؛ الاتفاقية منحت تركيا مدناً كانت تقع في سوريا، مثل أورفة وأضنة وغازي عنتاب وكيليس ومرعش، ولكنها منعت تركيا مما تقول عليه أنقرة الآن "حقوقها" في الموصل وحلب ومناطق أخرى من شمال سوريا والعراق، وحاول أردوغان استغلال الحرب السورية الحالية، وأزمة سيطرة "داعش" على ثلث العراق في الفترة بين العام 2014م، والعام 2017م؛ من أجل منح تركيا سيطرة ما هناك، والمطالبة - بعد ذلك - بـ"حقوق تركيا التاريخية" فيها.

وفيما قلص الحلفاء من مطالبهم بالحكم الذاتي لکرد تركيا، والإبقاء على القسطنطينية وضواحيها، ومناطق مضائق الدردنيل والبوسفور - تم تحيدهما وتدويلهما -؛ فرضوا تنازلاً تركياً عن بعض الأراضي إلى أرمينيا، مع بعض جزر بحر إيجه لليونان، وجزر الدوديكانيز ورووس لإيطاليا.

كما منعت الاتفاقية التنقيب عن البترول، واعتبرت مضيق البسفور الرابط بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ثم إلى البحر المتوسط، ممرًا دوليًا لا يحق لتركيا تحصيل رسوم من السفن المارة فيه.



مركز دراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

كما نصّت الاتفاقية على حماية الأقلية المسيحية الأرثوذكسية اليونانية في تركيا، والأقلية المسلمة في اليونان، وألزمت الحكومة التركية بالمحافظة على حياة جميع المواطنين وحقوقهم وحرّيتهم ضمن أراضيها، وبمساواتهم أمام القانون بغض النظر عن الأصل والقومية واللغة والدين.

إلا أن معظم السكان المسيحيين في تركيا والسكان الأتراك في اليونان طُردوا حسب معاهدة تبادل السكان اليونانيين والأتراك السابق توقيعها بين اليونان وتركيا، وتم استثناء جزيرتي "جوقجي عادة" (إمبروس)، و"بوزجا عادة" (تندوس)، وكان فيهما حوالي 270 ألف نسمة، والسكان المسلمين في تراقيا الغربية (نحو 130 ألفاً في العام 1923م).

كما منحت الفقرة (14) من المعاهدة، الجزيرتين "تنظيمًا إداريًا خاصًا"، وهو الحق الذي ألغته الحكومة التركية في 17 فبراير 1926م، كما أنها كذلك منحت قبرص إلى اليونان، التي كانت - جزيرة قبرص - مؤجرة للإمبراطورية البريطانية إثر مؤتمر برلين، ولكنها ظلت قانونيًا أرضًا عثمانية حتى الحرب العالمية الأولى.

كما كرّست الاتفاقية سيطرة رومانيا على جزيرة "القلعة" أو "أضا قلعة"، والتي سبق لها وأن سيطرت عليها فعليًا في العام 1919م.

وقوّى من هذا الادعاء في معاهدة "تريانون" الموقعة في العام 1920م، وكانت، منذ مؤتمر برلين المنعقد في العام 1878م، والذي أرسى لمرحلة ما بعد الحروب النابوليونية في أوروبا، ورسّخ أسس القانون الدولي العام الحالي؛ تحت السيطرة القانونية العثمانية؛ لأنها كانت في الملكية الخاصة للسلطان العثماني، حتى معاهدة لوزان عام 1923م.



مركز سيمر للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وجزيرة "القلعة"، جزيرة صغيرة تقع على نهر الدانوب، وتتبع في الوقت الراهن الأراضي الرومانية الصربية، وكان معظم سكانها من الأتراك، وبها الكثير من سمات العمارة العثمانية، مثل المساجد والأزقة الملتوية.

وتنتهي مدة هذه المعاهدة في العام 2023م، أي بعد مرور مائة عام عليها.

وبالرغم من أن الأتراك يعتبرونها مهمة لأنها بمثابة وثيقة استقلال تركيا وإعلانها جمهورية - كما قال أردوغان ذاته - إلا أن تركيا، وعبر تاريخ الجمهورية؛ دأبت على السعي إلى محاولة تعديل بعض الأوضاع التي رتبها الاتفاقية، وبالذات فيما يخص المناطق المهمة في الموصل وحلب وقبرص.

وفيما يخص الموصل، على أهمية هذا الموضوع في الوقت الراهن؛ نشير إلى أن الموصل خضعت للسيطرة العثمانية في العام 1534م، في عهد السلطان سليمان القانوني، وظلت كذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى؛ حيث أصبحت مطمعا للغرب بعد اكتشاف النفط، فاستولت عليها فرنسا، ثم بريطانيا، ولكن مع توقيع تركيا على معاهدة "لوزان" ثم اتفاقية عرفت باتفاقية "أنقرة"، تخلت تركيا عن "الموصل".

كما قادت قبرص إلى حرب بين تركيا واليونان في العام 1975م، نتج عنها تقسيم الجزيرة بين تركيا واليونان.

وقال أردوغان في أكثر من موقف، إن "خصوم تركيا" أجبروها على توقيع "معاهدة سيفر" ومعاهدة "لوزان"، وأنه بسبب ذلك، تخلت تركيا لليونان عن جزر بحر إيجه.



مركز سام للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ويصف اردوغان معاهدة "سيفر"، بأنها "الشوكة الأولى في الظهر العثماني"، ومعاهدة "لوزان"، بـ"المحطة الأخيرة لتقسيم التركة العثمانية".

وتسمح مراجعة الاتفاقية كما يطالب الأتراك، بالتنقيب عن النفط، ودخول نادي الدول المنتجة للطاقة، وحفر قناة جديدة تربط بين البحرين الأسود ومرمرة، تمهيداً للبدء في تحصيل الرسوم من السفن المارة.

ويُعتبر ذلك من أهم أسباب التوتر بين تركيا ودول في الاتحاد الأوروبي.

وتطرح الأوساط القانونية والسياسية التركية نموذجاً دولياً مهماً يمكن الاستناد عليه، وهو معاهدة "تانكينج" التي تنازلت فيها الصين عن هونج كونج إلى بريطاني، وذلك بعد حرب الأفيون الأولى، وذلك بتوقيع اتفاقية "تشنبي" التي قادت إلى إنهاء الصراع الأنجلو صيني الأول، في العام 1839م.

وشهدت المستعمرة البريطانية "الجديدة" في ذلك الحين، جزيرة هونج كونج، ازدهاراً في ظل تطبيق بريطاني قواعد النظام الرأسمالي العالمي، وأصبحت مركزاً تجارياً شديد الأهمية بين الشرق الأقصى والغرب.

وفي العام 1898م، حصلت بريطانيا على 99 عاماً إضافية من الحكم على هونج كونج بموجب اتفاقية "بكين" الثانية.

وفي سبتمبر من العام 1984م، وبعد سنوات من المفاوضات، وقع البريطانيون والصينيون اتفاقية رسمية بالموافقة على إعادة الجزيرة إلى الصين في العام 1997م، مقابل تعهد الصين بالحفاظ على النظام الرأسمالي لهونج كونج.



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وبالفعل؛ وفي الأول من يوليو من العام 1997م، سلمت بريطانيا هونج كونج رسمياً إلى الصين.

أسباب فشل الزيارة وعوامل استمرار التنافس التركي اليوناني:

في هذا الإطار فقط يمكن فهم أهمية زيارة أردوغان إلى اليونان، وأسباب التوتر الذي اعتراها، وأفشلها؛ حيث ارتبط الأمر بمحاولة فاشلة من الرئيس التركي لفرض وجهة النظر التركية في هذا الصدد، في اليونان.

وبالرغم من أن اليونان وتركيا شريكتان في حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وأن اليونان تدعم الملف التركي في الاتحاد الأوروبي؛ إلا أن هناك الكثير من الأمور التي فرضت بقاء الأمور صراعية بين الطرفين.

ولعل أهم مناطق الصراع الراهن بين اليونان وتركيا، هو قبرص، ومناطق التنقيب عن النفط والغاز في شرق المتوسط؛ حيث تدخل مصر كأحد أهم الأطراف الفاعلة في هذا الأمر، من خلال سلسلة من الاتفاقيات التي وقعتها مع اليونان وقبرص اليونانية أو قبرص الرومية وفق المسمى التركي، فيما يخص الحدود المائية بين هذه البلدان جميعاً، وحقوق التنقيب والغاز في هذه المناطق.

ولقد وصل هذا التنسيق إلى مستوى رؤساء الدول ووزراء الدفاع ورؤساء الأركان، وشمل العديد من الجوانب الاقتصادية والعسكرية.



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وفي ظل وجود مصر بنظامها الحالي، والذي تناصبه تركيا العداء، وكذلك إسرائيل، في هذا المجال الجيوسياسي الحيوي وشديد الأهمية؛ تبقى الخيارات التركية محدودة، مع وجود ممانعة أوروبية كبيرة للمطالب التركية في هذه المناطق وفق عملية إعادة النظر التي تطالب بها تركيا لاتفاقية "الوزان".

أحمد التلاوي: باحث مصري في شؤون التنمية السياسية، وكاتب أساسي في مركز سام للدراسات الإستراتيجية

